

العدل توضح إجراءاتها بشأن مشروع توسعة سجن العمارة



وضحت وزارة العدل، اليوم الثلاثاء، إجراءاتها بشأن مشروع توسعة سجن العمارة، فيما أشادت بإحاليته إلى هيئة النزاهة.

وذكر بيان للوزارة- تلقته المطلاع: إنه "في الوقت الذي نشيد فيه بدور مجلس المحافظة في مكافحة الفساد، نود أن نوضح ما يلي:

1- تم إبرام العقد الخاص بتأهيل سجن العمارة المركزي وسجن الناصرية للأحكام الخفيفة في عام 2021 في زمن الحكومة السابقة.

2- وجه وزير العدل خالد شواني- عند توليه منصب وزير العدل- بإيقاف صرف مستحقات الشركات المنفذة كافة (شركة الياسين، شركة بذرة الحق للمقاولات العامة) وذلك حسب كتاب مكتب السيد الوزير المرقم 292 بتاريخ 2024/1/7.

3- تم تشكيل لجنة تدقيقية بالأمر الإداري المرقم 59 بتاريخ 2024/1/8، والمتضمن تشكيل لجنة تتولى التحقيق في سلامة الإجراءات المتخذة من قبل اللجنة المشرفة على العقد 22 لسنة 2021، والخاص بتأهيل سجن العمارة والناصرية الإصلاحيين.

4- تم تشكيل لجنة وزارية لغرض مطابقة المواد والمواصفات وإمكانية استلام المواقع استلامًا أوليًا من عدمه، وذلك حسب الأمر الوزاري المرقم 1626 بتاريخ 2024/3/11، وقد وجهت اللجنة بخضم بعض البنود من فقرات العقد.

5- تم إرسال كتاب من قبل الشركات المنفذة (شركة الياسين وشركة بذرة الحق للمقاولات العامة) لغرض صرف مستحقاتهما، وتم تشكيل لجنة لغرض تحديد نسب الإنجاز ومطابقة المواصفات مع جداول الكميات من الناحية الفنية والمالية.

6- كانت نتائج اللجنة المذكورة هي إحالة المشاريع إلى مكاتب استشارية حكومية رصينة؛ لغرض الكشف الموقعي والفني من قبلها والتأكد من نسب الإنجاز وجودة التنفيذ من عدمها، وأسعار المواد المجهزة حسب جداول الكميات المسعرة.

وتابع البيان، أنه "بناءً على ذلك، امتنعت الوزارة عن صرف الذرعة الرابعة للمشروع وعدم استلام المشروع استلامًا أوليًا حتى انتهاء المكاتب الاستشارية من أعمالها والتأكد من جودة التنفيذ وعدم وجود هدر في المال العام".